

PROVISIONAL

A/43/PV.26
21 October 1988

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الثلاثاء ، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

(الأرجنتين)	السيد كابوتو	: الرئيس
(غينيا - بيساو)	السيد كابرال	: ثم
	(نائب الرئيس)	

المناقشة العامة [٩] (تابع)

كلمة كل من :

السيد هانيبالسون (إيسلندا)

الأمير محمد بلقيه (بروني دار السلام)

السيد فيشر (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

السيد هيرست (أنتيغوا وبربودا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥ .

السند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد هانيبالسون (ايسلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أستهل كلامي بتهنئتكم - سيادة الرئيس - على انتخابكم لرئاسة الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة . وتتمنى حكومة ايسلندا لكم كل نجاح في اضطلاعكم بمهام منصبكم الرفيع الهام .

لقد نظر كثيرون إلى توقيع ميثاق الأمم المتحدة على أنه أول انتصار عظيم للسلم في العالم الحديث . وقد كان من المتوقع آنذاك إقامة نظام من الأمن الدولي يكفل فيه السلم من خلال العمل الجماعي ، ويمكن فيه الاستغناء عن فرض هذا السلم من خلال العمل الإقليمي في معظم الأحوال . ومن المحزن أن الحلم لم يتحقق مطلقا ، وإنما حدث بدلا من ذلك أن أشار هجوم الحرب الباردة نموّ الاحلاف العسكرية ونشوء نظام للأمن عن طريق الرعب المتبادل الذي تشيره الأسلحة النووية .

ولن أقول ما إذا كان الميثاق نفسه قد أخطأ أساسا بالإفراط في التفاؤل . قد يكون الأمر كذلك . لكنني مع ذلك واثق من أن السعي لإقامة عالم واحد وفقا لم نص عليه الميثاق لم يُنبذ تماما . وفوق هذا ، يتعين على المرء ألا يقلل من قيمة أوجه التقدم الكبيرة التي حققتها البشرية في الآونة الأخيرة صوب إزالة بعض العقبات التي كانت تقف في طريق الاحترام الصارم لميثاق الأمم المتحدة .

إن التاريخ - بطبيعة الحال - سيكون هو الحكم النهائي . ومعظمنا يعتقد أننا نقف الآن في مفترق طرق في العلاقات بين الشرق والغرب . ولست أود بالتأكيد أن أقلل من قيمة دور الوحدة الغربية وصمودها في وصولنا إلى المنعطف الحالي . إلا أننا لا يمكن أن ننكر فضل الشرق أيضا ، حيث أسفرت رياح التغيير المنعشة عن نهج أكثر صراحة ودينامية في مجال السياسة الخارجية .

لقد أصبحت أوجه التحسن ملحوظة بصفة خاصة في ميدان الحد من الاسلحة وفي القضايا الإقليمية . ففي ميدان الحد من الاسلحة ، بدأنا لأول مرة تجاوز مجرد تحديد الاسلحة النووية إلى تخفيضات ذات مغزى . وقد حظيت معاهدة إزالة الاسلحة النووية متوسطة المدى بترحيب بلادي بوصفها إنجازا بارزا بعث الثقة حول قضايا الحد من الاسلحة بأسرها ، وأعطى قوة دفع جديدة للمحادثات الرامية إلى تخفيض الترسانات النووية الاستراتيجية وكذلك الاسلحة التقليدية والكيميائية . ولا يقل عن ذلك في أهميته هذا التحرك الذي نشهده صوب الحل السلمي للصراعات الإقليمية التي ظل الكثير منها شوكة في جسم المجتمع الدولي لسنوات عديدة .

إن هذه التطورات - في مجموعها - قد بعثت الأمل في أن الأمم المتحدة قد تبدأ في تحقيق النتائج التي كانت مرجوة منها وقت إنشائها ، بعد تخلصها من إعلان خصومة الحرب الباردة .

ولا يمكن إنكار أن التقدم الذي أحرزناه يعود في جانبه الأكبر إلى المناخ المحسن في العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . إلا أن من الخطأ مع ذلك أن ينظر إلى الأمم المتحدة على أنها مجرد ملحق لديبلوماسية الدولتين العظميين . لأن ذلك يعني إغفال العمل الهائل الذي قامت به الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة صوب تخفيف أسباب الصراع الإنساني . إذ أن الأمم المتحدة ، بسعيها للقضاء على هذه المسببات ، سواء كانت الفقر أو المرض أو الجهل أو التمييز العنصري ، فإنها لم تقدم خدمة قيّمة للسلم في مختلف مناطق العالم فحسب ، بل إنها حالت أيضا دون امتداد الصراعات الإقليمية إلى ساحات معارك الحرب الباردة .

و فضلا عن ذلك ، يحق للمرء أن يتساءل أين كان يمكن أن نكون الآن لولا دور الوساطة الحيوي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الصراعات الإقليمية العديدة .

إن وقتنا الحالي يعتبر من نواحٍ كثيرة العصر الذهبي للأمم المتحدة كما يبدو على ذلك فوز قواتها لحفظ السلم الذي تستحقه عن جدارة بجائزة نوبل للسلام للعام الحالي . فقد استطاعت المفاوضات التي أجرتها هذه المنظمة أن تجعل بالإمكان في وقت قصير نسبيا تحقيق الانسحاب السوفياتي من أفغانستان ووقف إطلاق النار في الحرب بين إيران والعراق . وقد اقتربنا بفضل الأمم المتحدة أيضا من إنهاء الحرب في الصحراء الغربية وتم إحراز تقدم نحو تسوية مسألة قبرص . وإذا سارت الأمور كلها على ما يرام ، فإن جهود الأمم المتحدة في أنغولا وكذلك في ناميبيا ، التي لم يعمد بالإمكان الاستمرار في تجاهل مطالبتها العادلة بالاستقلال ، ستؤتي ثمارها في المستقبل غير البعيد .

وبالنسبة لبلد مثل ايسلندا ليست لديه قوات مسلحة خاصة به ، فإن مثل هذه الانباء الطيبة تكون موضع ترحيب خاص . إلا أننا يجدر ألا ننسى أن الحفاظ على هذا التقدم يتطلب استمرار التفاني والنوايا الطيبة من الجميع . ومن المؤكد أن أموراً كثيرة ، ولو من ناحية البعد الإنساني ، سترتهن بالعمل الذي يجري في اجتماع المتابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المعقود حاليا في فيينا . إن وفاء الحكومات بالتزامها تجاه قضية حقوق الإنسان الأساسية ، بما في ذلك حقوق الرجال والنساء في المشاركة الكاملة في كل مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، لا يرفع من مستوى رفاهة رعاياها فحسب ، بل إنه يخدم أيضا قضية السلم . وستعمل ايسلندا في المرحلة الأخيرة في عملية فيينا الجارية حاليا من أجل التوصل إلى نتيجة موضوعية تقوم على نهج متوازن إزاء مجموعة المسائل التي تشملها وثيقة هلسنكي الختامية .

ومن المفارقات العجيبة في رأبي أنه في الوقت الذي تنتعش فيه آمالنا ، تجد الأمم المتحدة نفسها تواجه أزمة مالية كبيرة . وتشيد ايسلندا باعتماد الاتحاد السوفياتي ثم الولايات المتحدة سداد المتأخرات المستحقة عليهما . ونحن نناشد الأعضاء الآخرين الذين لم يفعلوا ذلك بعد أن يحدوا حذو هاتين الدولتين ، فهذه مسألة ذات طابع ملح بوجه خاص ، لأن تزايد أنشطة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم سيفرض

فيما يبدو أعباء متزايدة على مواردها . وينبغي أيضا مواصلة التشديد على عملية الإصلاح والتجديد داخل المنظمة ذاتها .

إننا حين ننظر إلى المستقبل نرى أن هناك تحديات رئيسية عديدة تواجهنا . فعلى الرغم من التقدم المحرز مؤخرا في المباحثات الشناثية بشأن تحديد الأسلحة ، تتزايد تكلفة سباق التسلح ، كما تتزايد دقة الأسلحة النووية وقدرتها التدميرية . فمن الواضح إذن أن مسألة تحديد الأسلحة النووية ينبغي أن تبقى على رأس جدول أولوياتنا . ومع استمرارنا في إجراء تخفيضات كبيرة في الأسلحة النووية الاستراتيجية ، لا بد لنا من أن نحصر على أن نمنع بقوة أي انتقال للمجابهة العسكرية إلى فئات جديدة من الأسلحة أو إلى مناطق جديدة . وترى حكومة ايسلندا أن من أهم الأمور أن تؤدي أية معاهدة لخفض القذائف البعيدة المدى ذات القواعد البرية إلى التقليل من الأنشطة العسكرية في البحر . لهذا السبب يرحب ايسلنديون بالاتفاق الذي تم التوصل إليه من حيث المبدأ بين الدولتين العظميين الرئيسيتين في اجتماع قمة واشنطن للبحث عن السبل التي تؤدي إلى الحد من القذائف النووية الانسيابية البعيدة المدى التي تطلق من البحر .

وكما هو معروف تماما ، فإن بلدي لا يسمح بوجود أسلحة نووية فوق أراضيها . وهو يفترض من السفن البحرية الزائرة أن تحترم سيادته في هذا الصدد . وغني عن البيان أن الحوادث التي تنشأ نتيجة لاستخدام أسلحة نووية في البحر من شأنها أن تفضي إلى عواقب وخيمة بالنسبة لبلد مثل ايسلندا ، يستمد كل أسباب حياته من موارد الكائنات الحية في البحار .

ومع ما نحرزه من تقدم صوب إجراء تخفيضات كبيرة في الترسانات النووية ، أخذت الحاجة إلى تصحيح الاختلالات الحالية في ميدان القوات والمعدات التقليدية في أوروبا تكتسي طابعا ملحاً جديداً . وإذ تشترك ايسلندا ، مع حلفائها في منظمة معاهدة شمال الأطلسي ، في المفاوضات الجارية مع أعضاء حلف وارسو للاتفاق على مهمة المباحثات الجديدة التي ترمي إلى تحقيق استقرار في القوات والأسلحة التقليدية ،

فإنها تأمل في أن يتم في وقت مبكر الاتفاق على تحديد هذه المهمة حتى يمكن ضمان إجراء تلك المباحثات الهامة في العام الحالي على النحو المتوخى .

وربما كانت النتيجة التي انتهت إليها هذا العام الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح مخيبة للآمال من حيث اخفاقتها في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وضع وثيقة ختامية للدورة ، إلا أن من دواعي التشجيع لبلدي أنه تم اتخاذ عدد من الخطوات الإيجابية . وأسترعي الانتباه هنا بوجه خاص إلى المناقشات المحددة بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومذكرة بلدان الشمال بشأن تلك المسألة ، وكذلك المناقشات المتعلقة بمسائل التحقق والأسلحة الكيميائية . ولا يزال يتعين أن يظل الإبرام المبكر لمعاهدة حظر الأسلحة الكيميائية في مقدمة الأهداف الرئيسية التي نتوخاها . ومما يبعث على التشجيع لايسلندا أن المفاوضات الجارية بشأن هذه المسألة في إطار مؤتمر نزع السلاح بجنيف قد بلغت مرحلتها النهائية . وأود أن أرحب بالفرصة التي أتاحتها لنا هذا الاجتماع لأعلن تأييد بلدي الكامل للمقترح الذي طرحة الرئيس ريغان في هذا المحفل منذ أسبوعين لعقد مؤتمر دولي من أجل دعم بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الذي يحرم استعمال الأسلحة الكيميائية* .

إننا ونحن نخطط مسار جدول أعمال مباحثات نزع السلاح المتعددة الأطراف في العقد المقبل ، ينبغي أن نستند إلى ورقة البحث التي أصبحت تقريبا هي الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة ، وإلى الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى في عام ١٩٧٨ .

لقد تكلمت سلفا عن التقدم الذي أحرزناه بشأن المسائل الإقليمية . ومما يبعث على الأسف أن هناك حالات استثنائية في هذا الصدد أيضا . إن الدفء الذي أذاب الثلوج في العلاقات بين الشرق والغرب عجز عن أن يحقق أي تقدم ملحوظ في عملية السلم فسي الشرق الأوسط . وسيعتمد أي حل سلمي للصراع العربي الإسرائيلي على ضبط النفس المتبادل

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كابرال (غينيا - بيساو) .

وعلى روح التوفيق . وكحد أدنى ، ينبغي أن تعترف إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مستقبله ، كما ينبغي أن يتوقف العالم العربي عن التشكيك في حق دولة إسرائيل غير القابل للجدل في البقاء . إن الاحداث الفاجعة التي وقعت طوال العمام الماضي في الاراضي التي تحتلها إسرائيل قد سببت ، بحق ، قلقا في المجتمع العالمي ، وأيقظت الاهتمام بضرورة عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الامم المتحدة لمناقشة تسوية سلمية شاملة للمشكلة .

وإذ أنتقل إلى الحالة في أمريكا الوسطى ، فإنني أرى أن جهود السلم التي بذلت مؤخرا لم ترق إلى مستوى توقعاتنا . وفي رأي ايسلندا الراسخ - شأنها شأن بقية بلدان الشمال - أنه ينبغي أن يترك لبلدان كل منطقة مسؤولية بناء السلم والديمقراطية في منطقتهم .

وفيما يتعلق بالحالة في جنوب شرقي آسيا ، أود فقط أن أكرر التأكيد على استمرار أهمية قرار الجمعية العامة المتخذ في العام الماضي بشأن كمبوتشيا ، والذي كان بلدي ضمن المشتركين في تقديمه . وسيعاد في هذا العام تقديم صيغة معدلة تعديلا طفيفا من ذلك القرار .

وإذا كنت قد تكلمت بإسهاب عن المسائل السياسية والعسكرية ، فإن سبب ذلك هو أنني أخشى أن تؤدي الصراعات المسلحة إلى تحويل تفاؤلنا الوليد إلى تشاؤم وبياس . وفي نفس الوقت ، فإن أي سرد للمهام التي تنتظرنا سيكون ناقصا تماما إذا لم يذكر التحديات التي تواجهنا في المجالات ذات الصلة بالبيئة والتنمية .

وكما لوحظ بحق في تقرير لجنة برونتلاند للعام الماضي ، فإننا نواجه بُعدا شاسعا متزايد الاتساع في نطاق المسؤولية في مجال البيئة . ولا بد من معالجة المشاكل ذات الطبيعة عبر الوطنية ، سواء كانت تخص التلوث أو أشر احتباس الحرارة (الدفينة) أو التدهور في طبقة الأوزون ، باستراتيجية عالمية ، إذا أردنا تغادي ما قد يترتب عليها من تدهور خطير في نوعية الحياة على كوكبنا هذا .

ويتصل إهمال البيئة بدوره اتصالا مباشرا بالحالة الاقتصادية القائمة ففي الكثير من البلدان النامية . ففي افريقيا ، تؤدي مشكلتا إزالة الاحراج والتمحور إلى زيادة تفاقم المحنة التي يعانيها عدد من دول تلك القارة ، حيث انخفضت اليوم مستويات الدخل الفردي إلى ما دون المستويات التي كانت سائدة في بداية العقد الحالي . ولا بد من بذل جهد إنمائي متزايد على نحو عاجل بغية تخفيف حدة الفقر والجوع في هذه المنطقة من العالم .

غير أن مشكلة التنمية ، كما هو معروف ، لا تقتصر على تدهور البيئة . وأود أن أشير بصفة خاصة إلى عبء المديونية الساحق الذي يثقل كامل البلدان النامية ، والذي لا يعوق النمو الاقتصادي اللازم فحسب ، بل يمثل كذلك خطرا يهدد الاسس الديمقراطية الواهنة في عدد من الدول . وبينما ينبغي ألا يقلل أحد من شأن الجوانب المعقدة والمتعددة لهذه المشكلة ، فإن من غير السليم اقتصاديا وأخلاقيا أن تستنزف البلدان الصناعية بلايين الدولارات من البلدان النامية على شكل فوائد وأقساط لسداد الديون . ويبلغ صافي هذه الاموال التي تحول من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية حاليا ، حسب الإحصائيات التي قام بها صندوق النقد الدولي ، مقدارا يتراوح من ٢٠ بليون دولار إلى ٤٠ بليون دولار سنويا .

وبغية معالجة هذه الحالة على المدى الطويل ، لا بد من زيادة المساعدة والتخفيف من عبء الديون ، بشرط أن يرتبط ذلك بخطة شاملة لإحداث تغيير هيكلية في العلاقات بين الشمال والجنوب . ولنضع في اعتبارنا أيضا أنه ما من نظام اقتصادي يمكن أن يكون مرضيا أو فعالا على نحو حقيقي وكامل إذا افتقر إلى المشاركة الحقيقية والكاملة لكل الشعوب رجالا ونساء على حد سواء . وأود في هذا الصدد أن أؤيد وجهة النظر التي أعرب عنها وزير الشؤون الاجتماعية في ايسلندا في مؤتمر مجلس بلدان الشمال للحقوق المتساوية المعقود في أوصلو في شهر آب/أغسطس الماضي ، عندما دعا إلى إنشاء منظمة خاصة تابعة للأمم المتحدة تعنى بالحقوق المتساوية .

إن الصلة بين حقوق الإنسان والتنمية صلة وثيقة في أغلب الاحيان . وتؤمن ايسلندا إيمانا راسخا بأنه يتعين على العالم أن يواصل ممارسة الضغط على النظام العنصري في بريتوريا ، الذي تعد سياسة الفصل العنصري وزعزعة الاستقرار التي ينتهجها من الاسباب الجذرية للمأساة الإنسانية التي تجري في الجنوب الافريقي .

وفي عام نحتفل فيه بالذكرى الاربعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، ينبغي أن نؤكد من جديد التزامنا بوضع حد لانتهاك حقوق الإنسان أينما حدث ، وبغض النظر عن اللون أو المعتقدات السياسية .

لقد أشرت في البداية إلى الرؤية المتفائلة للميثاق فيما يتعلق بالسلم والأمن العالميين . وقد يكون تحقيق هذه الرؤية أمرا لا يزال بعيدا في المستقبل . ومع ذلك ، فإن الثقة بفعالية هذه المنظمة العالمية تتجدد بفضل الخطوات التي قطعت صوب إقرار السلم والحرية في جميع أرجاء العالم بشكل لم يسبق له مثيل خلال الأربعين عاما الماضية .

إلا أنه في الوقت الذي قلّت فيه حدة بعض الانتقادات الموجهة للأمم المتحدة ، هناك حاجة إلى التحذير من التوقعات غير الواقعية ذلك أن مجرد المحافظة على المنجزات التي تم تحقيقها تتطلب مضاعفة الجهود . فمن الصحيح بهذا المعنى أن نقول إننا يجب أن نركض حتى يتسنى لنا مجرد البقاء في مكاننا .

وفي الختام ، أود أن أعرب عن أمني في أن تفضي أعمال الجمعية لهذا العام إلى تعزيز التزاماتنا بأهداف الميثاق . وفي سبيل تحقيق هذه الغاية ، يمكننا أن نؤكد تأييد بلادي الكامل والمخلص .

الأمير محمد بلقيه (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أود أن أهنئ الرئيس على انتخابه لرئاسة الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة . وإن وفدي على ثقة من أننا سنستفيد جميعا من خبرته وحكمته ، وأن مداولاتنا ستحظى منه بالتوجيه الإيجابي .

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للرئيس السابق ، فخامة السيد بيتر فلوريين ، لرئاسته القديرة للدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة والدورة الاستثنائية الخامسة عشرة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح .

لقد شهدنا في الأشهر القليلة الماضية مبادرات لإقرار السلم في أجزاء عديدة من العالم ، وكان ذلك بمثابة بارقة أمل في أن هناك إدراكا متزايدا لأن النزاعات المسلحة لا تؤدي إلا إلى المعاناة البشرية . ويسود الاعتقاد بأن فرص تحقيق السلم أفضل بكثير مما كانت عليه من قبل . ويمكن أن يعزى ذلك إلى حد كبير إلى تحسن العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

فقد آذن توقيع معاهدة القضاء على القذائف النووية المتوسطة المدى والاقصر مدى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ببداية مبادرات السلم . وأود أن أهنئ زعمي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي كليهما على ريادتهما الإيجابية التي أثبتت أن المشاكل والنزاعات يمكن حلها عن طريق التفاوض .

ولقد ساعد تحسن العلاقات السوفياتية - الامريكية على توقيع الاتفاقات بشأن أفغانستان ، التي تعد تقدما عظيما . ويحدونا الأمل في أن تتيح هذه الاتفاقات للشعب الافغاني إمكانية العودة من مخيمات اللاجئين إلى أفغانستان للعيش في سلم . كما أحرز تقدم ملحوظ في مناطق أخرى ، مثل قبرص والمصراع الغربية وكاليدونيا الجديدة . وفي الجنوب الافريقي ، يجب أن يشتمل التقدم نحو ضمان الاستقلال الحقيقي لناميبيا على انسحاب القوات الاجنبية من هذا البلد .

ولقد شعر وفدي بسعادة بالغة إزاء إعلان الأمين العام وقف إطلاق النار بين إيران والعراق . ونحن نأمل أن يمكن التغلب على الصعوبات التي تكتنف مفاوضات السلم ، وأن يؤدي وقف إطلاق النار إلى سلم دائم بين البلدين ووضع حد لسفك الدماء المروع وللدمار الناشئ عن الحرب ، وأن يخفف من حدة التوتر الدولي . ونود أن نهنئ الأمين العام على مشابرتة وتفانيه في التصدي للصعوبات الكبيرة التي كانت تعرقل وقف إطلاق النار ، ويسعدنا أن إيران والعراق قد أدركتا عدم جدوى مواصلة هذه الحرب العقيمة الفاجعة .

إن ظهور المبادرات الرامية إلى إقرار السلم في أجزاء عديدة من العالم قد أعاد الأمم المتحدة إلى مكانها الصحيح في قلب مسرح الأحداث . وبفضل التفاني الشخصي والعمل الشاق الدؤوب الذي اضطلع به الأمين العام ، والتأييد المستمر من جانب أعضاء هذه المنظمة ، عادت راية الأمم المتحدة ترفرف رمزا لآمالنا في مستقبل يمكننا أن ننعم فيه جميعا بالسلم والأمن .

إن هذا التطور يثلج صدر وفد بلادي . وإن فعالية الأمم المتحدة لهي رهـن بأعضائها . ونحن نشهد اليوم تزايد الاستعداد من جانب الدول الاعضاء للجوء إلى الأمم

المتحدة لحسم نزاعاتها بدلا من مواصلة الصراعات المسلحة . وإننا نعتقد أن بوسع الأمم المتحدة أن تظطلع بمهامها على النحو الوارد في الميثاق . ومما يتسم بأهمية خاصة بالنسبة لنا نحن ، بصفتنا بلدا صغيرا ، أن يصبح هذا النمط من حل النزاعات بالطرق السلمية ومن خلال الأمم المتحدة بدلا من القوة العسكرية مثالا يحتذى .

بيد أن هناك مشاكل كثيرة طال عليها الزمن ؛ فلا يزال الشعب الفلسطيني محروما من حقه في تقرير المصير والاستقلال ، مما يمنعه من العودة الى دياره . وقد زادت سياسة اسرائيل العدوانية والتوسعية في الاراضي المحتلة من تفاقم النزاع . ولا بد أن تتنوع الانتفاضة المستمرة في الاراضي الفلسطينية المحتلة اسرائيل بأن احتلالها للأراضي الفلسطينية لن يجلب إلا انعدام الأمن والاستقرار ، سواء في المنطقة أو في اسرائيل ذاتها .

ولا تستطيع اسرائيل أن تحرم الشعب الفلسطيني الى الأبد من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في أن يكون له وطن ، أو أن تظل مؤملة أن يقبل الفلسطينيون حكمها في يوم من الأيام . ولهذا السبب يؤيد وفدي عقد مؤتمر دولي حول الشرق الاوسط باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية ، باعتبارها الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني . ونأمل أن يتوصل المؤتمر الى حل عادل ودائم وشامل للنزاع العربي الاسرائيلي .

وفي جنوب افريقيا ؛ لم يقض بعد على نظام الفصل العنصري الذي يطبقه نظام بريتوريا العنصري ، على الرغم من الادانات الدولية العديدة للسياسات العنصرية اللاإنسانية المنطوية على ارباب السكان السود في جنوب افريقيا وفي البلدان المجاورة وجلب المعاناة لهم . ولهذا فاننا نناشد المجتمع الدولي أن يواصل ضغطه ، اقتصاديا وسياسيا ، على جنوب افريقيا حتى يمكن القضاء على سياسات الفصل العنصري التي تتبعها وحتى يسود العدل .

وفي منطقتنا ، هناك مؤشرات تبشر بإمكان حسم المشكلة الكمبوتشية . فلأول مرة اجتمعت الاحزاب الكمبوتشية الاربعة وممثلو البلدان المعنية في الاقليم وجها لوجه في بوغور باندونيسيا . وكان اجتماع جاكرتا غير الرسمي طغرة الى الامام ، ونأمل أن يؤدي الى اجتماعات أخرى تفضي الى حسم مسألة الاحتلال الاجنبي لكمبوتشيا . وقد رأى وفدي دائما أنه لا يمكن تحقيق حل سياسي شامل طالما بقيت القوات الاجنبية في كمبوتشيا . ولهذا ، فأنني أدعو الى سحب القوات الاجنبية من كمبوتشيا حتى يمكن تعزيز عملية المصالحة الوطنية بين كل الكمبوتشيين تحت قيادة الأمير نورودوم سيهانوك .

وعلى مدى أربعين عاما ، ظل التوتر سائدا في شبه الجزيرة الكورية بسبب النزاع بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية . وتأمل بروني دار السلام أن يجلب الحوار والمبادرات التي جرت مؤخرا بين البلدين السلام والامتقرار ، بما يؤدي بالتالي الى الوحدة الوطنية . كما نود أن نجدد تأييدنا لقبول جمهورية كوريا عضوا في الامم المتحدة ، اذا كانت ترغب في هذا ، تمشيا مع مبدأ عالمية عضوية الامم المتحدة .

ومن المؤسف أن تواجه الامم المتحدة مشاكل مالية حادة في الوقت الذي يمكنها فيه أن تقدم مثل هذا الاسهام القيم من أجل السلام . وان الازمة المالية التي تهدد الامم المتحدة لتؤثر تأثيرا معوقا في قدرتها على الاضطلاع بمهامها .

ولا يوجد بيننا من يود أن يرى الامم المتحدة وقد انحدرت الى هاوية الافلاس والنسيان . على العكس ، اننا جميعا نود أن نرى الامم المتحدة قوية وقادرة على مواجهة التحديات الراهنة . وان اظهر كل الاعضاء تأييدهم للامم المتحدة بدفع الاشتراكات المقدره عليهم هو الطريق الوحيد لتجنب موقف الضعف . ومن رأي وفدي أننا ندين لهذا الجيل وللجيل القادم بواجب المحافظة على الامم المتحدة من أجل ضمان بقاء الجنس البشري في ظل السلام .

ان حالة العالم اليوم أكثر اشراقا بالأمل مما كانت عليه منذ عام . وثمة رسالة واحدة واضحة ، مؤداها أنه يتعين على كل الموقعين على ميثاق الامم المتحدة أن يلتزموا بمبادئه الاساسية . وفضلا عن ذلك ، فان من المهم في الوقت الذي تزداد فيه فرص السلام أن نتيح لصوت الامم المتحدة أن يرتفع عاليا مسموعا . فمن واجبنا أن نضمن عالما يسوده السلام كي نعيش فيه جميعا .

السيد فيشر (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : بارتياح شديد ، وبتوقعات لها ما يبررها ، أصبحت الشعوب تدرك التغيرات المشجعة في مسار الاحداث الدولية . فقد تضاءلت التوترات والمواجهات ، وبدأ اتجاه مبشر بالخير .

ولاول مرة في التاريخ ، تحققت بداية نزع السلاح الحقيقي في أحد المجالات .
ويشهد العالم باحساس بالارتياح تدمير أسلحة نووية بالغة التعقيد نتيجة للمعاهدة
التي أبرمت بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة .
وانه لامر يعزز الثقة بالفعل أن نرى أن التعقل السياسي ، والاحساس
بالمسؤولية السياسية ، وكذلك ادراك حقيقة أن وجود الاسلحة النووية ذات التدمير
الشامل قد غيرت العالم ، وان ذلك يتيح إمكان التغلب على الاساليب البالية في
التفكير والتصرف التي يملئها الردع بكل ما يكتنفه من مخاطر .
لقد تم تنشيط الحوار السياسي ، فبدأ يحقق نتائج مشجعة ، كما حدث تقم
ملحوظ في الجهود الرامية الى التسوية السلمية للمنازعات الاقليمية المعقدة الممتدة
الباهظة التكلفة ؛ وبدأت تلوح لأول مرة حلول في الافق . ان هذه العمليات ، حتى اذا
كانت مجرد بداية تحول الى الافضل ، تتيح أمام الأمم المتحدة فرما أكبر للعمل .
كل هذا يبين ان الجهود الرامية الى الانفراج ونزع السلاح تستحق ما يبذل فيها
من عناء ، وان التحول الى الافضل أمر ممكن . وفي هذا السياق ، ذكر إريخ هونيكر -
أعلى ممثل للجمهورية الديمقراطية الالمانية - أثناء زيارته الاخيرة للاتحاد
السوفياتي ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، بغض سياستها الواضحة البناءة
وبكثير من المبادرة ، قد شاركت في التطورات المشجعة الاخيرة بنصيب ؛ وأضاف ان
ما يهم الجمهورية الديمقراطية الالمانية بوجه خاص فيما يتعلق بالمستقبل ، هو ضمان
السلام المستقر والتحول من المواجهة في العلاقات الدولية صوب التعاون .

إلا أنه كي نكون واقعيين ، ينبغي أن نذكر أن الحالة في العالم مازالت معقدة وحافلة بالتناقضات . فجبال الاسلحة النووية والتقليدية لا تفتأ تتضخم ، والتجارب النووية مازالت مستمرة ، والانواع الجديدة من الاسلحة مازالت تختبر وتنتج . ولم يصرف النظر بعد عن خطط تسليح الفضاء الخارجي . أما الانفاق العسكري الحالي في جميع أنحاء العالم ، فقد بلغ قيمة تعادل قيمة الضرر المادي الناجم عن الحربين العالميتين معا .

وهناك كوارث عديدة ، مثل الجوع ، والمرض ، والامية ، وتلوث البيئة ، والتخلف - وهذا قليل من كثير - تتخذ أبعادا تجعلها تشكل تهديدا للانسانية . إن الكوارث العالمية ، سواء كانت ذات طابع عسكري أو اقتصادي أو بيئي ، أو ذات أي طابع آخر ، تظل محتملة الوقوع مادامت سياسات التسليح من أجل تحقيق الربح تتمتع بالاولوية على وسائل تجنب هذه الكوارث . واننا نؤيد الرأي الذي مفاده انه لا يجب ، ليس فقط السماح بحدوث أي شفرة الآن في مفاوضات نزع السلاح ، بل ان من الضروري ضرورة حقة أيضا احراز المزيد من النتائج ، لان هذه هي الطريقة الوحيدة لتحرير موارد ضخمة للمساعدة في تسوية المشاكل العالمية للانسانية ، أو على الاقل تخفيفها .

ومنذ أكثر من ٣٠ سنة ، عندما كانت الحرب الباردة تدفع العالم الى حافة الحرب الساخنة ، طالب برتراند راسل وألبرت آينشتين عشية تأسيس حركة بغواش ، واقتبس : "يجب أن نتعلم التفكير بطريقة جديدة ، ويجب أن نتعلم ألا نسأل أنفسنا عن الخطوات التي يمكن اتخاذها لكي يحقق الفريق الذي نفضله نصرا عسكريا ، لان مثل هذه الخطوات لم يعد لها وجود ؛ وانما السؤال الذي يتعين أن نسأله هو : ما هي الخطوة التي يمكن اتخاذها لمنع نشوب نزاع عسكري يسفر عن كارثة لجميع الاطراف" .

ومنذ ذلك الحين ، شارك العالم كله في الاستفادة من هذه الافكار . والحقيقة أن العنف والحرب والمواجهة أصبحت ، في العصر النووي ، وسائل غير ملائمة للسياسة . ولم يعد من الممكن أن يستند الأمن الى جبال من الاسلحة . أو الى الردع المتبادل . والردع يعني إدامة سباق التسليح ، والا فقد مصداقيته . والردع يعتمد على الخوف

ويولد الشك ، ويمكن أن يفشل ليس فقط في حالة وقوع تصرف غير متعقل ، وإنما أيضا لان ادارة نظم التسليح البالغة التعقيد تزداد صعوبة يوما بعد يوم بالنسبة للانسان .

ان البديل هو أمن يعتمد على التعاون في المجالات السياسية ، والاقتصادية ، والبيئية ، والثقافية ، والانسانية ، الى جانب التخفيض المنتظم للعامل العسكري .

وفي امكان هذا المفهوم أن يحوّل الخطر الذي يحدث بالمجتمع الدولي في الوقت الراهن ، سواء رضينا بذلك أم لا ، الى نسيج من الأمن الذي تشترك فيه جميع الأمم .

ومن المشجع ان مناقشة هذه المسألة الحيوية قد بدأت في الشرق والغرب ، وفي الشمال والجنوب . واسمحوا لي أن أذكر بالمقترح الذي قدمته الدول الاشتراكية لايجاد نظام شامل للسلم والأمن الدوليين ، وبالمقترحات والأفكار التي قدمها هنا وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . واسمحوا لي أيضا أن أشير الى المبادرة التي قدمتها الأمم الست لايجاد مفهوم جديد للأمن العالمي بدون أسلحة نووية ، ومبادرة الهند لايجاد نظام للأمن العالمي الشامل ، والأفكار التي طرحها العديد من السياسيين من أوروبا الغربية لإنشاء هياكل أمنية تعاونية وحلول تعاونية .

ان الدولة الالمانية الاشتراكية تؤيد جميع هذه الجهود التي تستهدف استحداث مفهوم جديد للعلاقات الدولية . ولقد تهيأت الآن الظروف المواتية للتوصل الى نتائج عن طريق الحوار الذي يدور في الأمم المتحدة حول سياسات الأمن .

نحن نعتزف بأن ايجاد عالم بدون أسلحة مازال أملا بعيد المنال ، ولكن الطريقة الوحيدة لبلوغ هذه الغاية تمثل في اتخاذ التدابير للحد من الأسلحة ونزع السلاح . ولقد أثبتت معاهدة ازالة القذائف المتوسطة وقصيرة المدى - معاهدة القوات النووية المتوسطة - انه يمكن من الناحية العملية السير في هذا الطريق . وقدمت دول حلف وارسو مقترحات ذات صلة ببلوغ هذه الغاية خلال انعقاد دورة اللجنة الاستشارية السياسية للحلف في تموز/يوليه الماضي . وتضمنت هذه المقترحات الأولويات التالية :

عقد معاهدة بشأن تخفيض ترسانات الأسلحة الهجومية الاستراتيجية السوفياتية والأمريكية بنسبة ٥٠ في المائة ، مع الالتزام الصارم بمعاهدة القذائف المضادة للقذائف

التسيارية ، على أن تعقب ذلك خطوات اضافية تستهدف تخفيض ترسانات الاملحة النووية الى حد ازالتها التامة ؛ وفرض حظر كامل وعام على التجارب الخاصة بالاملحة النووية ، وعقد اتفاقات بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة بشأن تخفيض نواتج تفجيراتها النووية وعددها كخطوة تجاه انجاز هذا الهدف ؛ ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، مع العمل لبلوغ هذه الغاية عن طريق فرض حظر على الاسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية ، وانشاء وحدة تفتيش لمراقبة جميع عمليات اطلاق الاجسام الفضائية ، وانشاء منظمة لحماية الفضاء الخارجي ؛ وحظر استخدام الاسلحة الكيميائية ؛ واجراء تخفيضات جذرية في القوات المسلحة والاملحة التقليدية في أوروبا ؛ وادراج القوات البحرية بحيث تكون مشمولة في مفاوضات نزع السلاح ؛ ومنع استخدام الانجازات العلمية والتكنولوجية الجديدة في الاغراض العسكرية ؛ وانشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية ومناطق سلم ، حيثما أمكن ذلك ، بوصفها خطوات هامة في طريق نزع السلاح العام والكامل ؛ والمراقبة المتبادلة لتنفيذ الالتزامات والاوزاع الخاصة بالاسلحة ، مما يعني تنفيذ مراقبة حقيقية عن طريق التحقق الفعال .

وسوف يؤدي كل ذلك الى تقليل الشك ، ويساعد على التغلب تدريجيا على صورة "العدو" ، وأخيرا يولد الثقة ومن ثم يوجد الاستعداد للتعاون . ومن الامور المشجعة في هذا السياق التجارب الايجابية التي نتجت عن اعلان ستكهولم . ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية تشاطر الرأي الوارد في مبادرة الامم الست من حيث أهمية انشاء نظام للتحقق متعدد الاطراف في اطار الامم المتحدة .

ومن المؤسف ان السلم لا يمكن اعتباره أمرا بديهيا ، ولاسيما في أوروبا ؛ اذ انها قارة عاشت سنوات حرب أكثر مما عاشت سنوات سلم ، ولهذا السبب ، فان سنة من السلم - أطول فترة سلم عاشتها أوروبا حتى الآن - لا يجوز أن تنسينا ان هذا السلم هش لانه يستند الى التسلح . ان في أوروبا قدرات عسكرية تدميرية مركزة لا مثيل لها في أي مكان آخر في العالم . ولذا فان نزع السلاح مسألة بالغة الحيوية ، بل مسألة بقاء ، بالنسبة لأوروبا التي عانت التخريب في حربين عالميتين مدمرتين خلال هذا

القرن . ومن ناحية أخرى ، فان أوروبا هي القارة التي تمت فيها وثيقة هلسنكي الختامية وعقد فيها المؤتمر المعني بالأمن والتعاون في أوروبا ، وهي عمليات تبيّن أن من الممكن أن يسود التعايش السلمي بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة ، وان هذا التعايش السلمي مفيد لجميع الاطراف .

وفيما يتعلق بالاسلحة النووية التكتيكية المتبقية ينبغي المطالبة باصرار بادراجها في عملية نزع السلاح في أوروبا . وان مؤتمر برلين المعني بالمناطق الخالية من الاسلحة النووية ، حيث التقى أكبر عدد من الناشطين في ميدان السلم من أجل اجراء حوار شامل كامل متكافئ وصريح ، قد زاد من عزمنا على متابعة الاقتراح الذي قدمناه مع جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية لانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في أوروبا الوسطى .

أما فيما يتعلق بالاسلحة الكيميائية ، فينبغي فرض حظر شامل عليها في أقرب وقت ممكن . واية أساليب ، مهما كانت الجهة التي تقترحها ، سوف تحظى بتأييدنا اذا قربتنا من بلوغ هذا الهدف دون اضاءة مزيد من الوقت ؛ ونحن نرحب في هذا الصدد بالمقترحات الجديدة التي قدمها الرئيس فرانسوا ميتران . فانشاء منطقة خالية من الاسلحة الكيميائية في أوروبا سيكون مفيدا في هذا السياق .

وأود أن أشير هنا الى العرض المقدم الى جمهورية المانيا الاتحادية من الجمهورية الديمقراطية الالمانية وتشيكوسلوفاكيا للبدء فورا في اجراء مفاوضات بشأن اخلاء أراضي هذه الدول أو ابقائها خالية من الاسلحة الكيميائية . وان أجزاء الاتفاقية المعنية بغرض حظر شامل على الاسلحة الكيميائية التي اتفق عليها في جنيف ، ولاسيما تلك المتعلقة بالتحقق ، يمكن اختبارها بأسلوب عملي في مثل هذه المنطقة . وثمة خطوات أخرى تؤدي الى اتفاق نهائي ، وهي تتمثل في تبادل البيانات بشأن الكيماويات التي ينبغي حظرها بموجب الاتفاقية ، وكذلك التفتيشات النموذجية في مواقع انتاج الصناعات الكيميائية . وقد أتاحت الجمهورية الديمقراطية الالمانية البيانات المتعلقة بهذا ، ولايزال مطلوبا من الدول الأخرى أن تحذو حذونا .

ان الدول الاطراف في معاهدة وارسو تؤيد تأييدا قويا اجراء تخفيضات ملموسة في القوات المسلحة والاسلحة التقليدية في أوروبا - أي من المحيط الاطلسي الى جبال الأورال . والاقتراح الثلاثي المراحل ذو الصلة الذي قدمته هذه الدول في واشنطن يأخذ في الحسبان أفكار الجانب الآخر ، ويمكن أن يوفر أساسا للمفاوضات التي يمكن افتتاحها هذا العام .

ودول معاهدة وارسو تنشُد حالة يكون فيها من المستحيل اجراء أي هجوم مفاجئ
أو عملية مفاجئة ، ولا يحتفظ فيها أحد إلا بالقوات والمعدات اللازمة للدفاع . وهذا
يفترض مسبقا أن يكون هذا هو صميم هدف النظريات العسكرية لكل من الحلفين .
ان الخطة الرامية الى انشاء منطقة للثقة والامن في أوروبا الوسطى ، التي
قدمها الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي ميلوس جاكيس ،
شأنها شأن مذكرة فويسيك ياروزلسكي بشأن تخفيضات الاسلحة في أوروبا الوسطى ، هي
خطوة عملية فورية ، شريطة أن يكون هناك استعداد مبدئي لبناء الثقة والحد من
الاسلحة . ومن الامور التي تشجع بناء الثقة ونزع السلاح انشاء مركز أوروبي لتقلييل
خطر الحرب في أوروبا ، أو ايجاد آلية للادارة السلمية للأزمات في أوروبا الوسطى -
كانشاء خط ساخن بين برلين وبون وبراغ - أو انشاء مراكز مختلطة للمراقبة في النقاط
الهامة استراتيجيا .

هذا وغيره من المواد هو ما يمكن أن نستخدمه - بادئين على الفور - لكي نبني
البيت الاوروبي لبنة لبنة ، مسترشدين بروح وثيقة هلسنكي الختامية .
ومن منطلق استهداف هذه الغاية ذاتها ، نسعى الى اختتام اجتماع المتابعة
المعقود في فيينا على مستوى وزراء الخارجية في أقرب وقت ممكن ، بوثيقة مضمونية
متوازنة في كل اجزائها . ومن شأن هذا أن يجعل من الممكن أن نبدأ ، في هذا العام
ذاته ، المفاوضات المرغوب فيها بوجه عام بشأن تخفيض القوات المسلحة والاسلحة
التقليدية في أوروبا ، وأن نتفق على مزيد من تدابير بناء الثقة .

وان وجود دولتين المانيتين ذاتي سيادة مستقلتين كل منهما عن الاخرى بنظامين
اجتماعيين مختلفين لهو عنصر من عناصر النظام الاوروبي السلمي . وفيما يتعلق
بالعلاقات فيما بينهما ، هناك نقطة أود أن أؤكد عليها . ان من الهمية الحاسمة
ألا تكون الدولتان مصدرا للتوتر والتهديدات التي تؤثر في العلاقة بين الدول في
أوروبا ، بل أن تكون عنصرا ببناء في العلاقات بين الشرق والغرب . وفي أيدي
الدولتين الالمانيتين أن تجعلا علاقتهما المتبادلة نموذجا مرغوبا للتعایش السلمي بين

الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة . وهذا أمر ممكن عندما يأخذ كلا الطرفين في الحسبان الواقع الموجود حاليا ، ويبديا الارادة السياسية والتعقل والواقعية . وهذا هو السبيل الى الوفاء بالالتزام الذي اضطلعت به الدولتان بالأ تنطلق الحرب مرة أخرى أبدا ، بل السلم وحده ، من التراب الالمانى ؛ وهو التزام أكده الامين العام ايرينغ هونيكير والمستشار الاتحادي هيلموت كول في البلاغ المشترك الذي نشر لدى الزيارة الرسمية التي قام بها لجمهورية المانيا الاتحادية منذ زهاء عام أرفع ممثل في الجمهورية الديمقراطية الالمانية . والجمهورية الديمقراطية الالمانية على استعداد لانتهاج هذه السياسة في كل وقت .

وبفضل توفر حالة دولية أكثر هدوءا ، وبفضل النجاحات الاولى في تحديد الأسلحة ونزع السلاح ، وأخيرا وليس آخرا بفضل تحسُّن العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، أصبحت الأحوال أكثر مؤاتاة أيضا لتسوية النزاعات الدولية . والتقدم المحرز بشأن هذه المشاكل ، وهو تقدم حاسم بالنسبة للسلم العالمي ، هو تقدم واضح بالفعل ، وهو يؤكد أن الحوار والاستعداد للوصول الى حلول توفيقية والاحساس بالواقعية والتفهم هي السبيل الوحيد من أجل التوصل الى حلول عادلة شاملة ودائمة . واذا أريد تحقيق نتائج ايجابية ، فينبغي لكل الدول أن تلتزم بهذا الهدف ، لأن جميع الدول - سواء كانت معنية على نحو مباشر أو غير مباشر - تتأثر تأثرا مباشرا على أية حال ؛ ولهذه الاسباب فان من واجبها ومن حقها على السواء أن تشارك في العمل بدلا من أن تنأى بنفسها عنه .

وقد أصبح واضحا في الوقت نفسه أن الامم المتحدة يمكنها أن تساعد في التسوية السلمية للمنازعات الدولية اذا قدمت كل الدول ، ولاسيما طرفا كل نزاع ، تأييدها للمنظمة في هذا الجهد . ونحن نوجه شكرنا وامتناننا بوجه خاص الى الامين العام ، السيد بيريز دي كوييار ، على مبادراته العديدة التي اتخذها ، ونتقدم اليه بأخلص تهانينا للشرف الكبير الذي أسبغ على قوات الامم المتحدة لصيانة السلم بمنحها جائزة نوبل للسلم ، ونشجعه على المشابرة على جهوده .

(السيد فيشر ، الجمهورية
الديمقراطية الالمانية)

لقد كانت اتفاقات جنيف خطوة هامة نحو تهدئة الحالة في أفغانستان وحولها .
ويحتاج الشعب الافغاني الى السلم والمصالحة الوطنية ليقوم بعملية إعادة البناء .
ولهذا السبب ، على كل الاطراف ان تنفذ بدقة الالتزامات التي اضطلعت بها . وينبغي ان
يوقف الإرهاب المدعوم من الخارج وكل أنواع التدخل الاجنبي .

وقد أثبت قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) انه أساس سليم لتسوية القتال الباهظ
التكلفة والمساوي بين إيران والعراق . والمفاوضات التي بدأت ينبغي ان تحول
الهدنة الى سلم دائم . ويمكن أن يكون لاقصى قدر من ضبط النفس من جانب الطرفين
المعنيين مباشرة في الصراع وسحب القوات البحرية الاجنبية اثر موات على عملية
السلم .

وفيما يتعلق بالحالة في شبه القارة الكورية ، تؤيد الجمهورية الديمقراطية
الالمانية المقترحات المقدمة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لضمان السلم
والانفراج في تلك المنطقة .

والمفاوضات بين انغولا وكوبا وجنوب افريقيا والاتفاقات التي تم التوصل
اليها حتى الان بشأن تحقيق استقلال ناميبيا ينبغي النظر اليها على انها خطوة هامة
نحو الحل السياسي للصراع في الجنوب الإفريقي . ولا يزال تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥
(١٩٧٨) يحتل مكانا مرموقا في جدول الاعمال . ولكن مادام الفصل العنصري باقيا في
جنوب افريقيا ، فإن زعزعة الاستقرار والعدوان سيهددان دول المنطقة . ولهذا ، يعتبر
فرض جزاءات إلزامية شاملة على النظام العنصري أمرا ضروريا . فالفصل العنصري
لا يمكن إصلاحه ولا بد من إلغائه . وأود أن أؤكد من جديد ، في هذا اليوم ، يوم
التضامن مع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا انه ينبغي إطلاق سراح نلسون مانديلا
وكل الوطنيين الآخرين في نهاية المطاف .

ونرحب بالتطورات الإيجابية على القرن الإفريقي ، ولا سيما اتفاق السلم المبرم
بين الصومال وإثيوبيا والتفاهم الذي تسنى التوصل اليه بين إثيوبيا والسودان .

هناك شبه إجماع على ان المؤتمر الدولي المعني بالشرق الاوسط افضل سبيل للتوصل الى تسوية شاملة ، ومن ثم دائمة ، لذلك الصراع بالغ التعقيد الذي طال أمده في تلك المنطقة . ولهذا ، من المناسب ان يعيد مجلس الامن آلية تفاوضية ، على مستوى وزراء الخارجية إذا لزم الامر . وينبغي ان تشترك كل الاطراف المعنية، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، وإسرائيل بطبيعة الحال في هذا المؤتمر، الذي سيعقد تحت إشراف الأمم المتحدة . وينبغي ان يرد على كلمة "السلام" العربية بكلمة "شالوم" من تل أبيب .

وتؤيد الجمهورية الديمقراطية الالمانية بقوة خطة غواتيمالا للسلام في أمريكا الوسطى . وما برحت حكومة نيكاراغوا تبذل قصارى جهدها لتنفيذ تلك الخطة بالكامل . وعلى الكونترا والدولة التي تؤيدها ان تقوما بدورهما نحو التسوية السلمية لهذا الصراع . ويجب ان ينتهي التدخل الخارجي في نيكاراغوا . وينطبق نفس الشيء على بنما .

وينبغي النظر الى الاجتماع غير الرسمي في جاكرتا على انه تعبير عن جهود دول الهند الصينية لتسوية صراع كمبوتشيا بالوسائل السياسية . ونرجو ان تُختتم المشاورات المتفق عليها والمحادثات القادمة بين الرئيس هون من رئيس مجلس الوزراء والامير نوردوم سيهانوك بنجاح .

ومما يبعث على الامل استئناف المفاوضات بين زعميي الطائفتين القبرصيتين لحل مسألة قبرص .

وتحظى بتأييدنا ايضا الجهود التي تبذل لإيجاد تسوية سلمية للمشكلات المتعلقة بالصحراء الغربية .

ومن أجل ان يصبح تحسن العلاقات الدولية امرا دائما ، ينبغي بذل جهود موحدة ، في المقام الاول ، من أجل احترام الحق الإنساني الاول وهو الحق في العيش في سلم . وتطالب الجمهورية الديمقراطية الالمانية بزيادة التعاون من أجل القضاء على الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان وكفالة أعمال كل حقوق الإنسان الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية . وينبغي أن ننظر الى دروس الماضي والى المسؤولية عن المستقبل على أنها التزام مشترك بالعمل ضد الفاشية الجديدة بكل مظاهرها .

يعيش اليوم ما يربو على ٥ بلايين من الناس على الارض . وبانتهاء هذه الالف قد يزيد عددهم على ٦ بلايين ، وكلهم بحاجة الى العمل والغذاء ؛ وكلهم من حقهم ان يتوافر لهم المأوى والرعاية الصحية والتعليم . فحل هذه المشكلات الجسيمة بسات ، بشكل متعاطف ، شرطا أساسيا لصيانة السلم والامن . يجب الا يكون النمو والرخاء اللذان ينعم بهما البعض على حساب الدول والشعوب الأخرى والا يضر بها . وثمة حاجة ملحة للحلول التعاونية في التغلب على التخلف في إعادة التشكيل الديمقراطي للعلاقات الاقتصادية الدولية ، والتجارة الدولية ، والعلاقات المالية والنفدية ، والقطاع البيئي ، والكثير من الميادين الأخرى للنشاط الإنساني . وتشكل الأمم المتحدة الإطار العالمي لبلوغ هذه الغايات .

ويلزم ان توضع على سبيل الامتعال امتراتيحية إنمائية دولية للتسعينات . وقد يكون من المجدي في هذا الشأن عقد دورة استثنائية للجمعية العامة معنية بالمسائل الاقتصادية الدولية في عام ١٩٩٠ .

وتتعين تسوية مشكلات الديون الخارجية للبلدان النامية على معيد عالمي وبشكل متمف بالإنصاف - أي بطريقة تكفل مستقبلا يسوده النمو المستمر والتقدم الاجتماعي لتلك البلدان .

ولا شك أن أي نظام للتنبيه الى عوامل الخطر في الاقتصاد العالمي يمكن أن يعزز الامن الاقتصادي . وينبغي تقديم تقرير بشأن هذا الموضوع الى الأمم المتحدة في موعد لا يتجاوز ١٩٨٩ - أي في العام القادم .

وقد تقدمت دول معاهدة حلف وارمو بمقترحات في إعلانها بشأن "أثر سياق التسلح على البيئة الطبيعية وجوانب الامن الإيكولوجي الأخرى" . ولا شك أن الأمم المتحدة تضطلع بدور خاص في تنسيق الجهود المبذولة في ميدان الامن الإيكولوجي .

والمقترحات ذات الصلة التي قدمت لعقد اجتماعات لهذا الغرض تحت إشراف الأمم المتحدة تحظى بتأييدنا .

تعني سنة ١٩٨٨ بالنسبة للجمهورية الديمقراطية الالمانية ١٥ سنة من التعاون في نطاق الأمم المتحدة . وأكرر هنا اليوم ما أعلنه وزير الخارجية حينئذ ، السيد اوتو وينتر ، منذ ١٥ سنة بأن الدولة الالمانية الإشتراكية تحترم - بدون أي تحفظ - المقاصد الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وترغب في أن تسترشد بها الدول على الصعيد العالمي . ولا تزال هذه الدولة ملتزمة بتعزيز أعمال الأمم المتحدة .

ولم تستخدم حتى الآن الإمكانيات والآليات المتاحة للدول الاعضاء وللمنظمة استخداما تاما . ومن المهم أيضا بالنسبة لفعالية الأمم المتحدة ألا تحول دون التعاون فيما بين الدول على قدم المساواة قيود تمييزية لا مبرر لها تفرض على عدد معين من البعثات الدائمة . كما يتجلى في المناقشات التي تدور في إطار لجنة العلاقات مع البلد المضيف .

لقد تعززت هيبة الأمم المتحدة وسلطتها على نحو ملموس بفضل الجهود التي بذلتها مؤخرا لصيانة السلم . وفي هذا ما يشجعنا على مضاعفة الجهود من أجل بلوغ الأهداف السامية لهذه المنظمة العالمية . والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، من جانبها ، على استعداد لأن تفعل ذلك .

السيد هيرست (انتيفوا وبربودا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي

الرئيس ، أتقدم بتعاني بلدي إلى السيد دانتي كايوتو لانتخابه رئيسا للدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة . إن قدرته وخبرته معروفتان تماما ، ونحن نتطلع إلى توجيهاته الحكيمة .

واسمحوا لي أيضا أن أشيد بالرئيس السابق ، السيد بيتر فلورين ، للأسلوب الماهر الذي أدار به مداولاتنا خلال العام الماضي . لقد كان توجيهه مشجعا للغاية لأنه أبدى التزاما راسخا بالسلم الدولي وعمل بحماسة وقوة من أجل احراز نتائج إيجابية .

في عام ١٩٣٩ ، شكلت الطبقات العاملة في انتيفوا وبربودا منظمة أثبتت أنها نواة للتقدم وقوة رائدة لكفالة استقلال أمتنا . وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، منحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس الحركة العمالية ، ونتعهد بمواصلة العمل من أجل تحسين أحوال جميع مواطنينا ، مع التركيز على الاحتياجات الخاصة للعمال - العمال الذين يعبرون عن أفكارهم بصراحة وامرار بخصوم الشؤون المحلية والدولية على حد سواء ؛ والعمال الذين يعترفون بمكانة وأهمية الأمم المتحدة ، ويعتقدون بمبادئ السلم ويتفانون في سبيلها . وباسمهم ، وباسم جميع مواطني دولة الجزيرتين

التوأمين ، أتقدم بأخلى التهاني لقوات الامم المتحدة لحفظ السلم بمناسبة فوزها بجائزة نوبل للسلم . ونود أيضا أن نعترف بالجهود التي لا تعرف الكلل التي يبذلها الامين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، في تمهيد السبيل لإرشاء السلم ، ومن أجل زيادة تعزيز آلية عمل هذه المنظمة .

وفي هذه الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة ، يسر انتيفوا وبربودا أن يسود الآن في الشؤون الدولية جو من التفاؤل . ومع ذلك فإن البلدان الصغيرة كانتيفوا وبربودا لا تشعر بالارتياح للتركيز المتزايد على مبدأ الخائفة من جانب البلدان الاقوى والاكثى سيطرة . وهذا التراجع عن مبدأ التعددية ، إذا ما سُح له بأن يستمر ، يمكن أن يؤدي إلى تدهو في دور الامم المتحدة . والقضايا التي تهم المجتمع الدولي برمته تتطلب مشاركة كل البلدان ، بغض النظر عن حجمها أو عقيدتها أو درجة شراؤها . ونحن نتمسك بالمبدأ المكرس في إعلان ناسو الخاص بالنظام العالمي المنبثق عن قمة الكمنولث التي عقدت في جزر البهاما في عام ١٩٨٥ ، والذي جاء فيه " أن التعاون الدولي ، في عالم اليوم والغد ، ليس خيارا وإنما هو ضرورة" .

ويجب ألا ننسى أن مبدأ التعددية هو تعبير عن التضامن بين الدول التي تسمى إلى النهوض بمصالحها المتبادلة ، وإلى حسم الصراعات بالوسائل والاساليب السلمية . ونعتقد أن التقدير الصحيح لمبدأ التعددية لا يقوم إلا على مدى خدمته للمجتمع الدولي في اوقات الازمة والتوتر . وباختصار ، فإن الغاء مبدأ التعددية يعتبر تراجعا ، بل وتقويضا كاملا ، للدور الذي تصوره للأمم المتحدة مؤسوها - الا وهو تعزيز السلم والامن والتنمية الاقتصادية وتقرير المصير للشعوب التي لم تنل حريتها بعد .

وتشارك انتيفوا وبربودا المجتمع العالمي استنكاره لتدويل الجريمة ، وخاصة الإرهاب والاتجار بالمخدرات . فهاتان الجريمةتان تشكلان ممذرا للقلق الشديد في مجتمعنا ذي الجزيرتين التوامين . ولا بد من تعزيز التعاون المتعدد الاطراف في جهد يرمي إلى تجنب الاجيال المقبلة هذه الويلات . وفيما يتصل بالمخدرات بالذات ، نشعر بالارتياح لأن المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات قد عهد إلى الامم

المتحدة بمسؤولية أكبر . فإساءة استعمال المخدرات تقوض صرح المجتمع الذي بذلت الأجيال السابقة جهدا كبيرا في تشييده . وتقضي المخدرات على شبابنا وتحولهم بالفعل إلى مخلوقات يصبغ التعرف عليها . ودولنا الصغيرة التي تستخدم كمنافذ للعبور للاتجار بالمخدرات قد تصبح تحت رحمة بارونات المخدرات الاغنياء والاقوياء . ولهذا يجب مطالبة الاسواق الرئيسية لاستهلاك المخدرات بأن تطبق تدابير أشد لمكافحة هذه المشكلة ، إذ أن النقص الملحوظ في الاستهلاك سيساعد كثيرا في القضاء على إنتاجها . بيد أنه من الواضح أن العمل المتضامر بين الدول الرئيسية لإنتاج المخدرات وعبورها واستهلاكها هو وحده الكفيل بتمكين المجتمع الدولي من القضاء على هذه الآفة .

منذ عام ١٩٨٢ ، كانت انتيفوا وبربودا في طليعة من نبهوا إلى مسألة انتاركتيكا . ولذلك شعرنا بأسف شديد لما قررته الأطراف الاستشارية في معاهدة انتاركتيكا من أن تتجاهل تجاهلا تاما وكاملا قرار الجمعية العامة ٤٦/٤٢ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، بشأن "مسألة انتاركتيكا" . ومما يدعو إلى المزيد من الأسف أنه قد سمح للنظام العنصري في جنوب افريقيا بالمشاركة في مفاوضات الأطراف الاستشارية في معاهدة انتاركتيكا التي دارت في ويلنغتون في الفترة من ٢ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ١٩٨٨ .

ولقد شعرت انتيفوا وبربودا بدهشة شديدة عندما أعلنت إحدى الدول الاعضاء أثناء المناقشة العامة أنها ترتبط بانتاركتيكا بأواصر السيادة والتاريخ والاستمرارية . فمفهوم السيادة فيما يتعلق بانتاركتيكا أمر يتعذر فهمه أو بحثه على الإطلاق . فانتاركتيكا يجب أن تبقى تراثا لكل الجنس البشري ، وليست ملكا لحفنة من الدول الكبيرة .

وسنواصل العمل بثبات وبلا ككل للتوصل الى توافق في الآراء بشأن مسألة انتاركتيكا ، ونتعهد بالاستمرار في الضغط من أجل فرض وقف اختياري للمفاوضات الرامية الى وضع نظام للمعادن ، الى أن يتسنى لجميع أعضاء المجتمع الدولي المشاركة في هذه المفاوضات مشاركة كاملة . كما نناشد الاطراف الاستشارية في معاهدة انتاركتيكا أن تدعو الامين العام أو مثله لحضور جميع اجتماعات الاطراف في المعاهدة .

إن انتيفوا وبربودا لا تعدو أن تكون صوتا من الأصوات الضعيفة العديدة التي تعرب عن قلقها بخصوص مسألة انتاركتيكا . واتخاذ البلدان النامية والبلدان غير الأعضاء في المجموعة الاستشارية نهجا مشتركا لهو أمر ضروري لإحراز نتائج ايجابية . إن الأمم المتحدة لم تتمكن حتى الآن من التوصل الى قرار يتوافق الآراء بشأن مسألة انتاركتيكا منذ أدرجت فيها هذه المسألة على جدول الأعمال لأول مرة ، ومع ذلك فما لم توسع الاطراف الاستشارية في معاهدة انتاركتيكا من نطاق التمثيل في عملية صنع القرار ، فإننا سنواصل استخدام الأمم المتحدة محفلا تتمكن فيه الدول التي ليست أطرافا استشارية في المعاهدة من الإعراب عن شواغلها ، وكسب التأييد لمواقفها .

ونغتتم هذه الفرصة للتنبؤ بهوقف آخر يشكل مصدر قلق رئيسي للمخططين الاقتصاديين في أمتي . فمنذ الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة ظلت البلدان الجزرية النامية تشدد على افتقارها الى العمل التجريبي المطرد في مجال خبرتنا الإنمائية . فما من شك في أن المشاكل المتمركزة حول النقل والاتصالات والمسائل البحرية لم تول الاهتمام الكافي . وثمة حاجة الى دراسة أكثر تعمقا للصلة بين الواردات والصادرات والمشاكل المتعلقة بجذب الاستثمارات الأجنبية .

وقد شددت انتيفوا وبربودا وغيرها من الدول الجزرية النامية المرة تلو الأخرى على أن استخدام المؤشرات الاقتصادية التقليدية في تقييم رفاهنا لا يعد ملائما أو واقعيا . فالاعتماد الساحق على نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي يشوه الحقائق الى حد كبير ، لأنه لا يعكس حقيقة أن دولنا الجزرية أصغر من أن يكون

بمقدورها اقتصاديا أن توفر لسكانها الخدمات العديدة المتوافرة بصورة روتينية لمواطني البلدان الأكبر . كما أنه يقصر دون تمويل مدى عجزنا عن اختراق الأسواق بصناعاتنا البدائية التي تعكس مستويات إنتاجها صغر الحجم . ولا هو يعد تمثيلا كافيا لمقدار ضعفنا : إن إحصارا واحدا يكفي للقضاء على عشر سنوات أو أكثر من جهودنا الإنمائية ، ويكفي لتدمير ٥٠ في المائة من مساكننا ، وتدمير زراعاتنا وصناعاتنا السياحية تدميرا كاملا . ولننظر الى جامايكا والى ما أحدثه فيها إعصار غلبرت . ومن هنا فإننا نعرض مرة أخرى قضية تستدعي استخدام مؤشرات للقاء الاقتصادي تكون أكثر موثوقية ، وتستدعي تقديم المساعدة الخاصة للبلدان الجزرية النامية .

ولئن كنا نعتزف بالدور البارز الذي تضطلع به الأمم المتحدة في إيجاد حلول للمشاكل الدولية ، فإننا نرى أنه من المستحيل على منظماتنا أن تواصل جهودها على نفس المستوى في ظروف حالتها المالية الراهنة . ومن ثم ، يتعين على الدول الأعضاء أن تساهم في دعمها على أساس دائم وموثوق به . ونحن نقول هذا حتى وإن كان من الواضح تماما أن العديد من البلدان تجتاز أزمات مالية حادة .

حقا إننا نعرف أن المجتمع الدولي عليه أن يسخر قواه للتصدي للصعوبات الناجمة عن الديون وعن مشاكل التجارة والسلع الأساسية وتنمية الموارد البشرية . لكن مشكلة الديون لا تمكن معالجتها على النحو السليم إلا إذا كانت البلدان المدينة والبلدان الدائنة تعي تماما أن مصلحتنا المشتركة تكمن في كسر الجمود . لهذا فإننا نطالب بتهيئة بيئة توفر زخما للتقدم داخل البلدان النامية ، وبتحقيق أكثر صحة وقوة للتجارة الدولية .

هناك قلق عام متزايد يسود في شتى أنحاء العالم بسبب أثر الدفيئة الذي بدأت تظهر مضاعفاته على كوكبنا ، والذي سيؤدي الى تغيرات جوية كبيرة في السنوات المقبلة . إن الخطر الذي تتعرض له طبقة الأوزون أوجد إدراكا بأنه لا يمكن لاية دولة بمفردها أن تعمل وحدها لحماية بيئتها . لذلك ، نرحب باعتماد بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد التي تستنزف طبقة الأوزون ، ونأمل أن تتبناه تدابير أخرى لحماية الغلاف الجوي .

إن الخطر الذي تتعرض له طبقة الأوزون ، والذي أفرزته المجتمعات الغنية منذ البداية ، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالآثار الناجمة عن الفقر والتنمية الاقتصادية والنمو السكاني . فالواقع أن عدد سكان العالم يحتمل أن يتضاعف في منتصف القرن الحادي والعشرين ، وأن هذا العدد المتنامي سيضطر إلى استخدام كميات متزايدة من الموارد الطبيعية غير المتجددة ، وهذا بدوره سيؤدي إلى اتبعات مستويات أعلى من الملوثات في الجو عن طريق الصناعة . هذا بالإضافة إلى أن عملية الاتجار بالنفايات السامة والتخلص منها لا بد من وقفها باتخاذ إجراء دولي فوري . وبالتالي ، فإننا نضم إلى الترويج في المطالبة بوضع نظام دولي صارم لحماية البلدان النامية من أن تصبح مزبلة للنفايات الخطرة . وفي منطقة الكاريبي ، وبقدر اعتمادنا على جمال طبيعتنا ، وإدراكنا لمدى هشاشة نظامنا الإيكولوجي ، لا ينبغي لنا أبداً أن نسمح بدفن هذه النفايات الخطرة .

في هذه الذكرى الأربعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان تروعننا الانتهاكات العديدة التي تتعرض لها حقوق الإنسان في كثير من البلدان . وقد أحرزنا تواتر الأنباء عن عمليات الاعتقال والإعدام دون محاكمة ، واختفاء الأفراد ، والممارسة المنهجية لعمليات اغتيال وقتل المتظاهرين العزل . إن حكومتنا تولي حماية حقوق الإنسان أولوية قصوى . ونحن نؤمن إيماناً عميقاً بأن حقوق الإنسان تخص جميع الشعوب وجميع الأمم . والإصرار على احترام حقوق الإنسان يعني الانضمام إلى النضال في سبيل الديمقراطية والتقدم .

وجنوب أفريقيا للأسف تواصل بلا هوادة سياستها الشريرة القائمة على الفصل العنصري . لقد أوضح الأمين العام في تقريره :

"إن التطورات الحادثة في مجال استمرار حالة التمييز العنصري أو المتعلقة بذلك التمييز الذي تنفر منه روح عصرنا بالغ النفور ، تضي مزيداً من القوة على مطالبات المجتمع الدولي الملحة والمتكررة - التي لم تحظ بالاهتمام حتى الآن - بالقضاء على نظام الفصل العنصري" . (A/43/1 ، ص ٦)

ونحن نطالب مرة أخرى بالافراج غير المشروط عن نلسون مانديلا وعن جميع المحتجزين في سجون جنوب افريقيا بسبب نضالهم من أجل حقهم في الحرية وفي التخلص من جميع أعمال العبودية التي يزرعون تحتها في بلدهم .

وتود انتيفوا وبربودا أن تحث مرة أخرى على توقيع جزاءات إلزامية ذات طبيعة شاملة ، على نظام بريتوريا .

ومن الأهمية بمكان أن نؤكد هنا ، مرة أخرى ، أن الفصل العنصري لا يمكن إصلاحه ، ولا بد من القضاء عليه . إن النظام العنصري يواصل خنق كل معارضة لممارساته البغيضة ، وهذا يتضمن عزل جنوب افريقيا عن انظار الصحافة الدولية الفاحصة ، وحظر المنظمات المناهضة للفصل العنصري في ذلك البلد . وبالتالي ، فإننا نؤكد مجددا على التزامنا بالنضال العادل الذي يخوضه الشعب المقهور في جنوب افريقيا وناميبيا - ذلك الشعب الصامد في مواجهة قسوة نظام بريتوريا العنصري ووحشيته .

ترحب جمهورية أنتيفوا وبريبودا باتفاق السلام في انغولا وتاميبيا . لقد راوغ السلام انغولا منذ الاستقلال ، والمجتمع الدولي يتطلع إلى انسحاب جميع القوات الأجنبية من الأرض الأنغولية . وبالمثل ، فإننا نتطلع إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، في سياق جهد لإحلال السلام وتحقيق الاستقلال ، في نهاية الأمر ، لتاميبيا . ونحن ، لأسباب مفهومة ، نجدوننا الأمل ويرادونا الشك في الوقت ذاته ، وهذا أمر مفهوم ، لأننا نتذكر تماما أنه حدث منذ خمس سنوات أن كان من المقرر أن يترتب على اتفاق لوماكا وقف لإطلاق النار ، وفض للاشتباك من جانب جنوب افريقيا ، وإنشاء لجنة مشتركة بفرض المراقبة . إلا أن ذلك الاتفاق تداعى بحلول نهاية العام الذي بدأ فيه ، وهذا ما ينبغي تذكره تماما .

وفي أمريكا الوسطى ، نعتزف بأن زخم التوجه صوب السلام قد ضعف وتعثر ، بمد التوقيع على اتفاق اسكيبولاس الثاني ؛ إلا أننا واثقون من أن القيمة الحقيقية للاتفاق تكمن في إضفاء الطابع الديمقراطي الذي يجلبه إلى . وتحت أنتيفوا وبريبودا جميع الأطراف المعنية على الامتثال التام لاحكام الاتفاق . ونحن نشعر بالرعب إزاء تدهور الاقتصادات الوطنية والبيؤس اللذين تسببهما الصراعات الداخلية . ونعتقد اعتقادا راسخا بأن جذور تلك الصراعات تكمن في الفقر . ومن ثم ، هناك حاجة إلى اتباع نهج أوسع مدى من المتبع في الوقت الحالي لحل مشاكل أمريكا الوسطى . وفي هذا الاتجاه ، نقف بقلوبنا مع شعب بنما في هذا الوقت العصيب للغاية ، ويجندوننا الأمل في أن يتحقق حل الأزمة في أسرع وقت ممكن .

وفي أفغانستان ، فإن الجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام والسيد ديفو كوردوفيز وفرت - عن طريق اتفاقات جنيف في شهر نيسان/ابريل الماضي - الاساس اللازم لممارسة جميع الافغانيين حقهم في تقرير المصير . ولأن هذه هي المرة الأولى التي تشترك فيها الدولتان الأقوى في ضمان اتفاق جرى التفاوض بشأنه تحت رعاية الأمين العام ، فإن هذا يضفي عليه أهمية خاصة ، ولا سيما بالنسبة لمن هم من بلدان نامية بيننا . فهذا النهج يمثل بداية نهاية الحروب بالوكالة التي تخوضها أم لا يمكن

لإمكانياتها المادية أن تتحمل بعثرة مواردها في الحروب . ولذلك نحث جميع الأطراف المعنية على التعاون مع بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة . وترحب بلادي بالمناخ الجديد الذي تهيأ بين الحكومة الفرنسية وبين الكانكالميلانيزيين ، كما تحيي بدء الحوار ، خلال السنة الماضية بين أطراف النزاع الكمبوتشي . إن شعب كمبوتشيا يرنو إلى السلام ، وينبغي وضع الإطار الذي يمكن لمواطني ذلك البلد أن يشكلوا فيه حكومة منهم تكفل حريات الإنسان الأساسية الرئيسية . والتطلع إلى السلام ظاهر أيضا في قبرص . وإعراب الجانبين المعنيين في النزاع القبرصي عن رغبتهما في الالتقاء دون شروط مسبقة ، ومحاولة التوصل إلى تسوية تفاوضية بشأن جميع جوانب مشاكلهما ، تبشر بمستقبل طيب . ولذلك ، نشجع الأمين العام على مواصلة مساعيه للتوصل إلى حل عملي .

وانتقل إلى الشرق الأوسط : إن الحالة في الشرق الأوسط لا تزال متجهة إلى إحداث مضاعفات على مستوى أوسع نطاقا . ولذلك ، نحث الأمم المتحدة على مواصلة سعيها لإيجاد تسوية دائمة لمسألة الشرق الأوسط - تسوية تضمن حق جميع الدول والشعوب في المنطقة في العيش في سلام داخل حدود معترف بها وأمنة . ويكمن الأمل في تحقيق ذلك في عقد مؤتمر دولي للسلام يتناول بشكل محدد مشاكل الشرق الأوسط . إن مصالح جميع الأطراف المعنية يمكن تحقيقها على أحسن وجه عن طريق الحوار والمفاوضات في مناخ يهيأ لبلوغ الحل السلمي .

والتوصل إلى تسوية سلمية في لبنان مسألة مرغوب فيها أيضا . إن دائرة العنف الطائفية التي لا تنتهي في لبنان من أكبر الأمور التي تدعو إلى الأسى . وانتيفوا وبربودا على استعداد لتأييد أي اقتراح يؤدي إلى تحقيق السيادة اللبنانية الكاملة على جميع أنحاء البلاد وتضمن انسحاب القوات الأجنبية من المنطقة .

هناك كلمة أخيرة . إننا نسلم بوجود كوريتين في جنوب شرقي آسيا كنتيجة للحرب العالمية الثانية . إلا أننا نشعر بالسرور لسماحنا عن السياسة الجديدة التي تتبعها جمهورية كوريا كما وردت في الإعلان الخامس للرئيس روه تاي وو في يوم

٧ تموز/يوليه ١٩٨٨ . ويجسد بيان الرئيس سيامة صانعة للتاريخ مكونة من ست نقاط حول شؤون الكوريتين ويرسي أسس التصالح بين البلدين .

تحتفل جمهورية كوريا الآن بمرور أربعين عاما على إنشائها . ولقد أظهرت نضجا كاملا ، باستضافتها الدورة الاولمبية الصيفية الرابعة والعشرين في سول ، وبإقامتها علاقات دبلوماسية مع ١٢٠ دولة من أعضاء الأمم المتحدة . وعندما ندرك أن هناك بلدانا أخرى أعضاء في الأمم المتحدة عانت نفس مصير التقسيم هذا الذي تعانيه الكوريتان ، لا يمكننا أن نجد سببا منطقيا أو تفسيرا لحرمان جمهورية كوريا من عضوية هذا الجهاز .

من المثير حقا أن الأمم المتحدة أصبحت مشاركا هاما في تخفيف حدة التوترات العالمية . ونعتقد أنه يجب على الأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدور متزايد دوما في الشؤون الدولية إذا ما كان للسلم والعدالة أن يصبحا عالميين . إن الدول الصغيرة ، كدولتي ، تتطلع إلى القانون الدولي بشكل متزايد بقصد الحماية ، ونحن ندرك إدراكا تاما دور الأمم المتحدة في تعزيز احترام القانون .

وفي الوقت الذي يستعد فيه العمال في انتيفوا وبربودا للاحتفال بمرور خمسين عاما على إنشاء اتحادات العمال ، دعونا نلتزم في هذه الدورة الثالثة والأربعين بضمان قدر أكبر من الحرية والعدالة لشعوب العالم عن طريق برلمان البرلمانات هذا .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠